



يوم : 2026/01/14

## امتحان الدورة العادية في مقياس نظرية المحاسبة

السؤال الأول: أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع التعليل (06 نقاط)

1. يعتبر المنهج الاستنباطي منهجاً تجريبياً يبدأ من الملاحظة للوصول إلى التعميم. (.....)

2. المطلب الأساسي لخاصية الملاءمة هو أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز. (.....)

3. يرى المنهج الاقتصادي أن القواعد المحاسبية يجب أن تتماشى مع السياسات الاقتصادية للدولة. (.....)

4. يسمح "مبدأ الأهمية النسبية" للمحاسب بتجاوز بعض القواعد المحاسبية في حال كانت المبالغ ضئيلة ولا تؤثر على قرار المستخدم. (.....)

5. تقوم "نظرية الأموال الخاصة" بوصف المؤسسة كوحدة هادفة للربح تتبع للمالك. (.....)

6. يعتبر المنهج العلمي في المحاسبة مزيجاً يجمع بين الاستنباط والاستقراء للوصول إلى المبادئ. (.....)

7. تقوم نظرية الملكية على فكرة أن المؤسسة كيان قانوني ومحاسبي منفصل تماماً عن ملاكها. (.....)

8. تهدف النظرية المعيارية إلى تفسير وتنبؤ الممارسات المحاسبية كما هي في الواقع. (.....)

السؤال الثاني: ضع سطراً تحت الإجابة الصحيحة (04 نقاط)

1. الفرض الذي يفصل بين الذمة المالية للمالك والذمة المالية للمؤسسة هو:

أ- فرض الاستمرارية. ب- فرض الوحدة المحاسبية. ج- فرض وحدة القياس النقدي.

2. وفقاً لـ "نظرية الشخصية المعنوية"، تظهر الميزانية كمعادلة:

أ- الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

ب- الأصول - الخصوم = حقوق الملكية.

ج- الأصول = الاستخدامات.

3. يتم بناء النظرية المحاسبية باستخدام "المنهج السلوكي" من خلال التركيز على:

أ- ردود فعل مستخدمي القوائم المالية تجاه المعلومات المنشورة.

ب- صياغة أهداف منطقية ثم استنتاج المبادئ منها.

ج- الممارسة المهنية السائدة في الشركات الكبرى.

4. عند حدوث "تضخم نقدي"، فإن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى :  
أ- تضخم الأرباح وتآكل رأس المال      ب- إظهار المركز المالي بقيمته الحقيقية  
ج- زيادة دقة القوائم المالية للمستثمرين .
5. المنهج الذي يركز على صياغة "أهداف" المحاسبة أولاً ثم استنباط المبادئ منها هو:  
أ- المنهج المعياري      ب- المنهج الإيجابي      ج- المنهج السلوكي .
6. المبدأ الذي يبرر تسجيل الأصول بتكلفة اقتنائها هو:  
أ- مبدأ المقابلة.      ب- مبدأ التكلفة التاريخية.      ج- مبدأ الإفصاح

**السؤال الثالث: أجب باختصار ووضح (10 نقاط)**

**الوضعية 01:**

يرى البعض أن المحاسبة فن بينما يراها الآخرون علماً، وضح كيف وفقت "نظرية المحاسبة" بين هذين الاتجاهين؟

**الوضعية 02:**

وضح كيف ينتقل الفكر المحاسبي من "الأهداف" إلى "الفروض" ثم إلى "المبادئ"، مع إعطاء مثال واحد على مبدأ محاسبي والفرض الذي يدعمه.

**الوضعية 03:**

1. تعاني القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية من انتقادات حادة في فترات التضخم الاقتصادي".

1. اشرح مبررات التمسك بهذا المبدأ؟

2. برر لماذا يعتبر فرض ثبات وحدة النقد عائقاً في هذه الحالة؟

3. ما هي البدائل المقترحة (نماذج القياس) التي ناقشتها نظرية المحاسبة لمعالجة هذا القصور؟

بالتوفيق



## الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس نظرية المحاسبة

الجواب الأول: أجب بـ (صح) أو (خطأ) مع التعليل (05,5 نقاط)

1. يعتبر المنهج الاستنباطي منهجاً تجريبياً يبدأ من الملاحظة للوصول إلى التعميم. (خطأ) (0,75 ن)  
المنهج الاستنباطي هو منهج منطقي يبدأ من العام (المقدمات والفروض) ليصل إلى الخاص (المبادئ). أما المنهج الذي يبدأ من الملاحظة للوصول إلى التعميم فهو المنهج الاستقرائي.
2. المطلب الأساسي لخاصية الملاءمة هو أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز. (خطأ) (0,75 ن)  
المطلب الأساسي لخاصية الملاءمة هو أن تكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية وتأكيدية وتصل في الوقت المناسب. أما خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز فهو مطلب خاص بخاصية التمثيل الصادق (الموثوقية).
3. يرى المنهج الاقتصادي أن القواعد المحاسبية يجب أن تتماشى مع السياسات الاقتصادية للدولة. (صح) (0,5 ن)  
يركز المنهج الاقتصادي على رفاهية المجتمع ككل، ويرى أن المعايير المحاسبية يجب أن تخدم الأهداف الاقتصادية العامة للدولة (مثل السيطرة على التضخم أو تشجيع الاستثمار).
4. يسمح "مبدأ الأهمية النسبية" للمحاسب بتجاوز بعض القواعد المحاسبية في حال كانت المبالغ ضئيلة ولا تؤثر على قرار المستخدم. (صح) (0,75 ن)  
مبدأ الأهمية النسبية هو قيد يسمح بالمرونة؛ فالمعلومات غير الجوهرية التي لا يؤثر عرضها أو حذفها على قرار المستخدم يمكن معالجتها بطرق مبسطة دون التقيد الصارم بالمعايير.
5. تقوم "نظرية الأموال الخاصة" بوصف المؤسسة كوحدة هادفة للربح تتبع للملاك. (خطأ) (0,75 ن)  
نظرية الملكية المشتركة هي التي تصف المؤسسة كأداة للملاك، أما نظرية الأموال المخصصة فتتعلق بالمؤسسة كمجموعة من الأصول والالتزامات الموجهة لغرض قانوني أو إداري محدد (تستخدم غالباً في الوحدات الحكومية).
6. يعتبر المنهج العلمي في المحاسبة مزيجاً يجمع بين الاستنباط والاستقراء للوصول إلى المبادئ. (صح) (0,5 ن)  
المنهج العلمي الحديث يعتمد على المنهج المختلط، حيث يتم استنباط الفروض منطقياً ثم اختبار صحتها وملاءمتها للواقع عن طريق الاستقراء (الملاحظة والتجريب).
7. تقوم نظرية الملكية على فكرة أن المؤسسة كيان قانوني ومحاسبي منفصل تماماً عن ملاكها. (خطأ) (0,75 ن)  
نظرية الشخصية المعنوية هي التي تعتبر المؤسسة كياناً منفصلاً تماماً، أما نظرية الملكية فتركز على أن الأصول والالتزامات هي ملك شخصي لصاحب المشروع.
8. تهدف النظرية المعيارية إلى تفسير وتنبؤ الممارسات المحاسبية كما هي في الواقع. (خطأ) (0,75 ن)  
النظرية المعيارية تهدف إلى تحديد "ما يجب أن يكون" (توجيهية)، أما التي تهدف إلى تفسير وتنبؤ الممارسات "كما هي في الواقع" فهي النظرية الإيجابية.

الجواب الثاني: ضع سطراً تحت الإجابة الصحيحة (04,5 نقاط)

1. الفرض الذي يفصل بين الذمة المالية للمالك والذمة المالية للمؤسسة هو: (0,75 ن)  
أ- فرض الاستمرارية. ب- فرض الوحدة المحاسبية. ج- فرض وحدة القياس النقدي.
2. وفقاً لـ "نظرية الشخصية المعنوية"، تظهر الميزانية كمعادلة: (0,75 ن)  
أ- الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

## ب- الأصول - الخصوم = حقوق الملكية.

ج- الأصول = الاستخدامات.

3. يتم بناء النظرية المحاسبية باستخدام "المنهج السلوكي" من خلال التركيز على: (0,75ن)

أ- ردود فعل مستخدمي القوائم المالية تجاه المعلومات المنشورة.

ب- صياغة أهداف منطقية ثم استنتاج المبادئ منها.

ج- الممارسة المهنية السائدة في الشركات الكبرى.

4. عند حدوث "تضخم نقدي"، فإن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى: (0,75ن)

أ- تضخم الأرباح وتآكل رأس المال

ب- إظهار المركز المالي بقيمته الحقيقية

ج- زيادة دقة القوائم المالية للمستثمرين .

5. المنهج الذي يركز على صياغة "أهداف" المحاسبة أولاً ثم استنباط المبادئ منها هو: (0,75ن)

أ- المنهج المعياري

ب- المنهج الإيجابي

ج- المنهج السلوكي .

6. المبدأ الذي يبرر تسجيل الأصول بتكلفة اقتنائها هو: (0,75ن)

أ- مبدأ المقابلة.

ب- مبدأ التكلفة التاريخية.

ج- مبدأ الإفصاح

## الجواب الثالث: أجب باختصار ووضح (10 نقاط)

### الوضعية 01:

وفقت نظرية المحاسبة بين الرأيين من خلال اعتبار المحاسبة "علماً اجتماعياً"؛ فهي:

- علم: لأنها تستند إلى إطار نظري متكامل (أهداف، فروض، مبادئ) وتستخدم المناهج العلمية (استنباط واستقراء) في بناء معاييرها. (01ن)
- فن: لأن تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي يتطلب "الحكم المهني" والخبرة والتقدير الشخصي للمحاسب (مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول أو الديون المشكوك فيها). (01ن)

### الوضعية 02:

1. الأهداف: (Objectives) (01ن)

هي نقطة البداية والقاعدة التي يُبنى عليها كل شيء. تحدد الأهداف الغرض من المحاسبة ومن هم مستخدمو المعلومات المالية (مستثمرون، دائنون، حكومة).

2. الفروض: (Postulates/Assumptions) (01ن)

هي مقدمات منطقية لا تحتاج إلى برهان، تشتق من الأهداف ومن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها المحاسبة. هي بمثابة "بيئة العمل" التي يتم فيها القياس.

3. المبادئ: (Principles) (01ن)

هي قواعد عامة يتم استنباطها من الفروض لتكون بمثابة مرشد للمحاسب في عملية القياس والتوصيل (التطبيق العملي). المبادئ تربط بين الجانب النظري (الفروض) والجانب العملي (الإجراءات).

مثال توضيحي لعملية الانتقال: (01ن)

- الهدف: توفير معلومات موضوعية وموثوقة حول قيمة الموارد (الأصول) التي تمتلكها المؤسسة.
- الفرض الذي يدعمه (فرض الاستمرارية): نفترض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها إلى أجل غير مسمى ولن يتم تصفيتها في المستقبل القريب.

- المبدأ المشتق (مبدأ التكلفة التاريخية): بناءً على فرض "الاستمرارية"، لا نهتم بالقيمة السوقية المتغيرة للأصل أو قيمته التصفوية اليوم، بل نسجله بتكلفة اقتنائه الأصلية (التمن الذي دُفع فعلاً)؛ لأننا نفترض أننا سنستخدم هذا الأصل لفترات طويلة ولن نبيعه الآن.
- بدون فرض الاستمرارية، لن يكون هناك مبرر منطقي لاستخدام مبدأ التكلفة التاريخية، وسنضطر لاستخدام قيم التصفوية أو القيمة السوقية الجارية. وهذا يوضح كيف أن المبادئ تعتمد كلياً في وجودها على الفروض المحاسبية.

### الوضعية 03:

1. مبررات التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية (1,5ن)
  - الموضوعية: التكلفة التاريخية تستند إلى واقعة تبادل حقيقية مؤيدة بمستندات وقرائن (فواتير، عقود)، مما يجعلها بعيدة عن التقدير الشخصي.
  - القابلية للتحقق: يمكن لأي مراجع خارجي التأكد من صحة القيم المسجلة بالرجوع إلى الوثائق الأصلية.
  - الثبات والمقارنة: يوفر هذا المبدأ قاعدة ثابتة للقياس تسمح بمقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر سنوات مختلفة.
  - انخفاض التكلفة: لا يتطلب من المحاسب إعادة تقييم الأصول دورياً، مما يوفر الجهد والمال (تكلفة الخبراء والمثمنين).
2. لماذا يعتبر فرض "ثبات وحدة النقد" عائناً في فترات التضخم؟ (1,5ن)
 

فرض ثبات وحدة النقد يفترض أن القوة الشرائية للعملة مستقرة ولا تتغير بمرور الزمن. في فترات التضخم، يصبح هذا الفرض عائناً للأسباب التالية:

  - تجميع قيم غير متجانسة: عند إعداد الميزانية، نجمع "دنانير" من سنوات مختلفة (مثلاً: أراضٍ مشتراة سنة 1990 بمليون دينار، مع نقدية سنة 2024 بمليون دينار)، رغم أن القوة الشرائية لمليون الـ 1990 تفوق بكثير مليون الـ 2024.
  - تضخيم الأرباح (أرباح وهمية): تُطرح المصاريف (المقومة بأسعار قديمة ومنخفضة كالاكتلاكات) من الإيرادات (المقومة بأسعار جارية مرتفعة)، مما يظهر أرباحاً ضخمة غير حقيقية تؤدي إلى توزيع رأس المال بدلاً من الأرباح.
  - عدم التعبير عن الواقع: تفقد القوائم المالية قدرتها على إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وقيمة أصولها الفعلية.
3. البدائل المقترحة (نماذج القياس) في نظرية المحاسبة: (01ن)
 

لمعالجة قصور التكلفة التاريخية في ظل التضخم، اقترحت النظرية المحاسبية ثلاثة نماذج بديلة رئيسية:

  - أ- نموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة:
    - يتم الإبقاء على التكلفة التاريخية ولكن مع تعديلها باستخدام الأرقام القياسية للأسعار (إعادة قياس وحدة النقد دون تغيير أساس القياس).
  - ب- نموذج المحاسبة على أساس التكلفة الجارية:
    - يتم تقييم الأصول على أساس تكلفة الاستبدال (ماذا سأدفع اليوم لو أردت شراء نفس الأصل؟). هذا النموذج يتخلى عن التكلفة التاريخية كلياً ويركز على الحفاظ على القدرة الإنتاجية.
  - ج- نموذج المحاسبة على أساس القيمة الجارية المعدلة (القوة الشرائية الجارية):
    - هو نموذج مختلط يجمع بين تعديل وحدة النقد (الأرقام القياسية) وتعديل أساس القياس (التكلفة الجارية)، للوصول إلى أدق تمثيل صادق للقوائم المالية.

بالتوفيق